

قياس وتحليل درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق وأثرها على الدين العام للمدة¹ 2004 – 2019

Measuring and analyzing the degree of coordination between fiscal and monetary policies in Iraq and their impact on public debt for the period 2004-2019

أ.م.د. ممدوح عطا الله فيحان

الباحث: مصطفى شكري نعمان

Researcher: Mustafa Shukry Numan
College of Administration and Economics

Assist Prof. Dr. Mamdoh Atalla Fuhan
Economics / Anbar University
mus19n3006@uoanbar.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار

تاريخ استلام البحث 2021 / 6 / 19 تاريخ قبول النشر 2021 / 8 / 24 تاريخ النشر 2023 / 4 / 4

المستخلص

هدفت الدراسة الى بينات أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق عن طريق تحليل التنسيق بين مؤشرات السياستين وأثرهما على معدلات الدين العام فضلاً عن قياس درجة التنسيق بين مؤشرات السياستين أثرهما على معدلات الدين العام في العراق للمدة (2004-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model

وتوصلت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغيرات المالية والنقدية معاً والدين العام، اذ اكدت معلمة تصحيح الخطأ عند القيمة (-0.659451) عند مستوى معنوية (1%)، اي انها سالبة ومعنوية، اي ان هناك علاقة تكامل مشترك، كما ان هذه المعلمة تعبر عن سرعة التكيف بين الاجل القصير والاجل الطويل، اذ تشير قيمة معلمة الخطأ الى ان الاختلال قصير الاجل يصحح خلال (0.659451) من الزمن.

الكلمات المفتاحية: التنسيق بين السياستين ، السياسة المالية ، السياسة النقدية ، الدين العام.

Abstract

Degrees of coordination between the two policies in the picture between degrees of coordination between the two policies and their impact on the degree of coordination between the indicators of the two policies and their impact on the public debt rates in Iraq for the period (2004-2019) using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

The study concluded that there is a co-integration relationship in the long term between the variables (financial and monetary together) and (public debt), as the error correction parameter confirmed at the value (-0.659451) at the level of significance (1%), that is, it is negative and significant, meaning that there is a relationship Joint integration, and this parameter expresses the speed of adjustment between the short and long term, as the value of the error parameter indicates that the short-term imbalance is corrected within (0.659451) of time.

Keywords: coordination between the two policies, fiscal policy, monetary policy, public debt.

¹ البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة :

تختلف أهداف وأدوات السياسة المالية والنقدية عن بعضها ، فتسيطر السلطة المالية عن طريق أدواتها و أهدافها المتمثلة بالحكومة و وزارة المالية على السياسة المالية ، وتسيطر السلطة النقدية بأهدافها و أدواتها المتمثلة بالبنك المركزي على السياسة النقدية ، ونظراً لاختلاف الأهداف والأدوات فأنهما يعملان منفصلان عن بعضهما ولهذا الامر يتطلب أحياناً تنسيق بين السياستين عند حدوث أزمات مالية و إقتصادية في البلد ، فثمة الكثير من التداخلات بين السلطتين ، يُطلق عليها التأثيرات المتبادلة ، التي جعلت إمكانية التنسيق بينهما قائمة لاسيما في البلدان النامية و الريعية كالعراق ، فأن أبرز نقاط الالتقاء بين السياستين تكمن في القرض العام وتمويل عجز الموازنة ، فرغم إختلاف الأهداف والأدوات بين السياستين فأن عمل السياسة المالية له أثار على السياسة النقدية والعكس صحيح فلهذا يتطلب التنسيق بين السياستين ، ان ضعف إحدى السياسات سيؤثر على أداء السياسة الأخرى لذلك بات التنسيق أمراً ضرورياً سيما في مواجهة التقلبات الاقتصادية و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد فالسياسة النقدية في العراق استخدمت سعر الفائدة و نافذة العملة للتقليل من حجم التضخم ونجحت نسبياً في ذلك لكن دون ان يقابله تخفيض في النفقات التشغيلية من قبل السياسة المالية فبقت السياسة النقدية وحدها في مواجهة التضخم ، فضلا عن انها عملت على تخفيض سعر سياسة البنك المركزي لتشجيع الاستثمار لمواجهة البطالة ، بالتالي زيادة الناتج المحلي الذي يزيد من السيولة المحلية وبدوره يتمكن البلد لسد مديونيته .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث في بيان أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والتي ستزيد من فاعلية عمل السياستين في استخدام أدواتهما في التصدي للازمات الاقتصادية لاسيما الدين العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بطريقة أفضل من عمل كل سياسة بمفردها .

مسئلة البحث :

إن ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أدى إلى إختلالات هيكلية كثيرة في الاقتصاد العراقي من بينها الاعتماد على سياسة مالية توسعية في ظل محدودية الإيرادات مما أدى إلى تزايد حجم الدين العام والذي اثر سلباً على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى عمل السياسة النقدية فضلاً عن الهيمنة المالية الحكومية ومدى تدخلها في قرار البنك المركزي وسياسته .

فرضية البحث :

ان درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية له أهمية كبيرة في زيادة فاعلية عمل السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مواجهة الازمات الاقتصادية والصدمات الخارجية بفاعلية أكبر من عمل كل سياسة بمفردها

هدف البحث :

1- بيان درجة و أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق و أثرها على الدين العام في العراق

2- قياس درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق و أثرها على الدين العام للمدة (2019-2004) باستخدام إنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) .

منهج البحث :

إعتمد الباحث على المنهج التحليلي في تحليل علاقة المؤشرات المالية والنقدية واثرها على الدين العام في العراق ، فضلاً عن الأسلوب القياسي الكمي لبيان درجة التنسيق بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية وأثرهما على الدين العام في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

المحور الأول : التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

أولاً: مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

يُشير مصطلح التنسيق بين السياستين النقدية والمالية إلى التفاهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام والسلطتين النقدية والمالية وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها المختلفة ، كما يشير إلى تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة (دهشان، 2016 : 28).

و يُعرف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية هو الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى ، البنك المركزي و الحكومة ، وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما وإيجاد الإطار الملتم لتفعيل أداء كلتا السلطتين. ويُعطي صندوق النقد والبنك الدوليان تعريفاً للتنسيق بأنه " تماثل مفهوم أهداف إدارة الدين العام والسياسة المالية والنقدية لدى القائمين على إدارة الدين العام و وزارة المالية والبنك المركزي بسبب الاعتماد المتبادل بين ما يستعملونه من أدوات مُختلفة للسياسة) صندوق النقد و البنك الدوليان ؛ 2001 : 14) .

و يُعرف أيضاً هو الاتصال المستمر بين صانعي السياسات النقدية والمالية للتشاور عند وضع الأهداف والسياسات لكل منهما ، أو وضع بعض القواعد والمعايير التي يلتزم بها كل طرف عند تحديد الأهداف ووضع السياسات وتنفيذها (عمروش : 2016 : 192).

ثانياً: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية :

ترجع أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية إلى تجنب المشاكل التي عادةً ما تحدث بين السلطات النقدية والمالية وما يترتب على ذلك من انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما سلك صانعوا السياسة المالية طريقاً وأصر واضعو السياسة النقدية على نهج طريق مغاير ، الأمر الذي يدعو إلى تكامل كل من السياستين في الوصول إلى تحقيق الأهداف ، فضلاً عن عجز أي سياسة منفردة عن تحقيق الهدف المرتبط بها ما لم يوجد تنسيق بين أدوات كل من السياستين (خلافي ، 2019 : 26)

ويمكن توضيح مبررات التأكيد على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في النقاط التالية: (مجيد ، 2008 :97)

- الإجراءات المالية تكون واسعة النطاق سواء من حيث الحجم أو من حيث المدى عكس محدودية الإجراءات النقدية باعتبار انحسار نطاقها في القطاع المصرفي .
- يكون التنسيق نتيجة التغيرات في وضعية الميزانية عجزاً أو فائضاً، وبالتالي التفاعل دائماً مع السياسة النقدية من أجل تمويل العجز عن طريق إدارة الدين العام.
- عادةً ما توجه السياسة المالية لتشجيع النمو الاقتصادي بينما توجه السياسة النقدية للتحكم بالتضخم، وهنا الإشارة إلى التكامل بين السياستين لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية .
- تعدد الظروف التي يتعرض لها الاقتصاد (ركود ، انتعاش ، وتغير الطلب) الأمر الذي يستوجب تغيير أساليب المزج بين السياسات النقدية والمالية باستمرار وليس استخدام توليفة واحدة فقط .

ثالثاً : التداخل والتفاعل بين السياستين النقدية والمالية وضرورات التنسيق

إن السياسة المالية ترتبط بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية في تمويل عجز الموازنة العام، ولهذا فإن العلاقة بين السياستين تنعكس في النهاية على صافي الإقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي وهو ما يؤثر بالتالي على السيولة المحلية والفائدة النقدية ، وإن إستمرار وتوسع السلطات العامة وزيادة تدخلها في مختلف الأنشطة الإقتصادية أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات السياسة المالية و ضمن السياسة الإقتصادية ككل وإزدياد الآثار التي تتركها السياسة المالية على الإقتصاد (الجبالي : 2005 : 3).

إن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يعد مهماً للأسباب التالية :

أ: اختلاف الاهداف

يُعد إختلاف الاهداف بين السياستين المالية والنقدية أحد أهم الاسباب التي تدعو للتنسيق المكثف بين البنك المركزي ووزارة المالية ، إذ إن الهدف الرئيسي للسياسة المالية ، وهو زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة ورفع الناتج المحلي الإجمالي ، الذي يتناقض مع ما ترمي اليه السياسة النقدية من استقرار للمستوى العام للأسعار ، وإن السلطة المالية ستسعى دائماً الى اتباع سياسات توسعية مع سياسات انكماشية للسياسة النقدية ، وبالتالي فإن أفعال احدى السياستين سيساهم في التخفيف من آثار السياسة الأخرى .

ب: الإيرادات الريعية للدولة

تُشكل الإيرادات الريعية للدول النامية مصدر عبء على التضخم وإن الإعتماد على الصادرات النفطية يعني دخول كميات نقود جديدة للإقتصاد سنوياً ، أي قوة شرائية جديدة ، مما يتطلب عمليات تعقيم كبيرة ومستمرة من البنك المركزي لسحب السيولة الفائضة ، هذا على العكس اذا ما اعتمدت الحكومة على الإيرادات الاعتيادية ،

كالضرائب والتعرفة الكمركية ، التي لن تؤدي الى خلق قوة شرائية جديدة بل هي سحب النقود من القطاع الخاص ثم يعاد ضخها من الحكومة ، بالتالي فإنه لا يحدث تغير صافي في عرض النقود (الصميدعي ، 2016 : 141) .

ج : الترابط بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد

تعد السيطرة على عرض النقود من المهام الرئيسية للبنك المركزي إذ من خلالها يستطيع السيطرة على معدلات التضخم ، و ان الإنفاق الحكومي في الدول النامية يُعد المصدر الرئيس للسيولة المحلية وهو ما يجعل السياسة المالية هي السيطرة على عرض النقود في تلك الدول ، ويكون دور البنك المركزي ضعيف في تحديده.

د : تمويل عجز الموازنة العامة

عندما تسجل الموازنات العامة في البلدان فوائض مالية حقيقية، لا يكن هناك حاجة ماسة وقوية للتنسيق بين السلطتين المالية والنقدية ، عدا ما يدخل في اختصاصات البنك المركزي بصفته وكيل مالي للحكومة ، ولكن عندما يحدث هناك عجزاً فعلياً في الموازنة العامة فإن الحكومة تضطر الى التنسيق مع البنك المركزي في سبيل تمويل العجز الهائل في الموازنة وللخروج من الأزمة المالية (عمران ، 2020 : 45).

رابعاً: أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة الدين العام:

يشير التعاون والتوافق بين السياستين المالية والنقدية لإدارة الدين العام ويتطلب ذلك من القائمين على ادارة الدين العام (مديري الديون ومستشاري السياسة المالية ومحافظي البنوك المركزية تقييم آرائهم ووجهات نظرهم بشأن التكاليف والمخاطر المرتبطة بمتطلبات التمويل الحكومي وحجم الدين الحكومي إلى السلطات المالية والعمل على الانفصال بين ادارة الدين العام واهداف السلطة النقدية ومبادلة المعلومات بين السياستين (المالية والنقدية) والقائمين على إدارة الدين حول ما تحتاجه الحكومة المركزية الحالية والمستقبلية من السيولة. وان ادارة الدين العام يناط بها إلى السلطات النقدية ويتولى البنك المركزي جوانبها فهو يقوم بالتصويت ويعقد المزايدات وهذا العمل يساعد على التنسيق بين السياستين من حينما يكون البنك المركزي، هو المستشار المالي الفعلي للدولة بحيث لا يتفاجأ بقرارات الحكومة حينما تتبنى إستشارة جهات أخرى، وعند اكتمال ادارته الحين وتمويله وتوجيهه على المدى البعيد يستطيع البنك المركزي أن يعمل بحرية أكبر طالما يهتم بالسيطرة على اسعار الفائدة على المدى القصير وكذلك المدى البعيد (عمران ، 2020 : 47) .

المحور الثاني: تحليل علاقة المؤشرات المالية والنقدية وأثرهما على الدين العام:

الجدول (1) علاقة المؤشرات المالية والنقدية بالدين العام

السنوات	المؤشرات المالية والنقدية						الازمة الاقتصادية
	الانفاق العام (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	سعر السياسة %	نافذة بيع العملة (مليون دولار)	الاحتياطي القانوني	الدين العام (مليون دينار)	معدل نمو الدين العام
2004	32117491	32905770	6	6108	1063722	135,692168	----
2005	26375175	45989445	6.5	10462	4501297	111,660680	-17.71%
2006	38806679	49612766	16	11175	6192141	87,063402	-22.03%
2007	39031232	53110590	20	15980	12084441	77,303389	-11.21%
2008	59403374	84363743	16.75	25869	19993802	59,114133	-23.53%
2009	55589721	53126190	8.38	33992	9416761	61,101599	3.36%
2010	70134201	69521117	6.25	36171	7155093	64,778036	6.02%
2011	78757667	99998776	6	39798	7814853	60,282889	-6.94%
2012	105139575	119817224	6	48649	8624023	58,083553	-3.65%
2013	119127556	113767395	6	53231	9626882	54,163847	-6.75%
2014	112192126	105609846	6	51728	10576103	59,895883	10.58%
2015	70417515	66470252	6	44304	9390493	84,780811	41.55%
2016	73571003	54797672	4.33	33524	8707551	99,597195	17.48%
2017	75490115	77422173	4.3	42201	6505171	120,832236	21.32%
2018	80873189	106569834	4	47133	10409660	90,448034	-25.15%
2019	111,723,523	107566995	4	51,127	9580388	96,219998	6.38%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

1- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، للسنوات (2004-2019).

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2019).

نلاحظ من الجدول أن الدين العام بدأ مرتفع بعد عام 2003 و 2004 إذ بلغ عام 2004 (135,692168) بسبب تراكمات الديون السابقة على العراق والفوائد المركبة عليها ، فنلاحظ الانخفاض التدريجي المستمر لتلك الديون حتى بلغت نسبة الديون سنة 2013 (54,163847) وهي أقل نسبة دين خلال مدة البحث، ويعود السبب إلى رفع العقوبات عن العراق وارتفاع الكميات المصدرة من النفط وارتفاع أسعار النفط فضلاً عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر صرف الدولار مقابل الدينار مما سهل تسديد بعض الديون ما أدى إلى انخفاضها.

إن أغلب سنوات الدراسة حققت فوائض مالية بسبب ارتفاع إيرادات النفط للأسباب التي تم ذكرها آنفاً، وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية بأن الفوائض المالية تعزز صافي المركز المالي الحكومي والذي يُعد حافزاً لزيادة النفقات العامة سيما الدول الريعية (النفطية) التي لا تعتمد قواعد مالية في ضبط النفقات العامة، وتُعد الإيرادات النفطية المورد الرئيسي للإيرادات العامة في العراق، الذي انعكس على الموازنات العامة الانفجارية خلال تلك الفترة ومنها تسديد الديون المتراكمة، قابل تلك الفترة الزيادة في المعروض النقدي من قبل البنك المركزي عن طريق نافذة بيع العملة إذ شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بعد عام 2005 إذ بلغ معدل نمو نافذة بيع العملة عام 2007 (43%) وعام 2008 (61.88 %) عن السنة السابقة، واستمر بالارتفاع حتى عام 2013. واستخدمت الفوائض المالية سيما بالعملة الأجنبية في خفض أسعار صرف دولار مقابل الدينار.

ونلاحظ من الجدول أن الإيرادات هي العمود الفقري للاقتصاد العراقي والتي تأخذ مُحنى طردياً مع النفقات والكمية المباعة من الدولار لدى البنك المركزي وحتى الاحتياطي القانوني وتأخذ مُحنى عكسياً مع الدين العام، ونلاحظ أن السلطة النقدية اعتمدت على سعر فائدة (6%) عام 2004 و 2005 بعد أن مر بتذبذب انخفاضاً وصعوداً حتى بلغ عام 2006 (16.75%) و عام 2007 (20%) وترى إدارة السياسة النقدية أن رفع أسعار الفائدة هي أداة غير مباشرة للوصول إلى معدلات فائدة توازنه تقلص الفجوة بين الاستثمار والعائد على الادخار ، وبالتالي فإن نظرية الأموال القابلة للاقتراض تنص على أن سعر الفائدة هو السعر الذي يُعادل العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض ، ومن الناحية النظرية يُلاحظ أن سعر الفائدة يرتفع إيجابياً مع الدين الحكومي ويرتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأنه مع انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالتالي القدرة على تسديد الديون، فنلاحظ من الجدول أعلاه أن السياسة النقدية أخذت بتخفيض سعر الفائدة بعد 2010 إذ بلغ سعر السياسة (6.25%) واستقر عند نسبة (6%) لسنوات 2011 وما بعدها إلى عام 2015، إذ شهدت تلك الفترة انخفاض ملحوظ في الدين الحكومي العام .

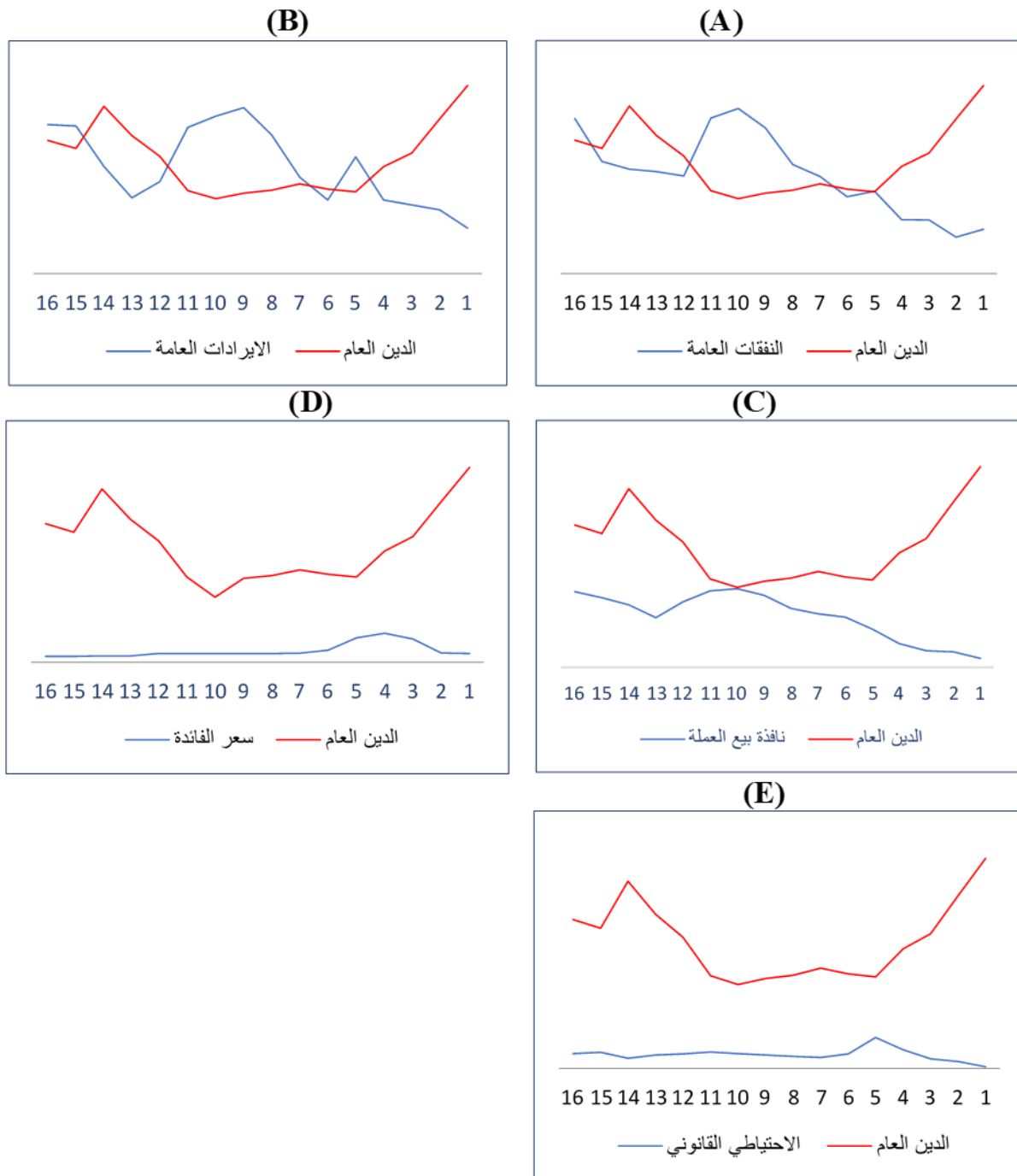
ونلاحظ فترة ما بعد عام 2014 التي شهدت دخول المجاميع الإرهابية قابلها انخفاض كبير في أسعار النفط التي ساهمت بشكل كبير في انخفاض الإيرادات إذ تعرض البلد تلك الفترة إلى ما تُسمى (بالصدمة المزدوجة) ، إذ كان على الحكومة لأبد من تغطية النفقات التشغيلية الكبيرة من أجور ورواتب وإعانات و مستحقات الشركات النفطية فضلاً عن تغطية النفقات العسكرية الباهظة آن ذاك التي كلفت الموازنة نسبة كبيرة جداً وهنا كان لابد من أن تستخدم الحكومة مصادر إيرادات متنوعة غير النفطية لكن حالة دون جدوى، مما اضطرت الحكومة إلى تخفيض النفقات الاستثمارية وجعل النسبة الأكبر للنفقات التشغيلية ، وكبلد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات النفط والتي شهدت انخفاضاً كبيراً عام 2015 و 2016 إذ تراوحت أسعار النفط دون ال (\$40) للبرميل الواحد فنلاحظ من الجدول انخفاض الإيرادات انخفاضاً كبيراً عام 2015 إذ بلغ (66470252) بمعدل تغير سالب بلغ (-37.06%) مما اضطرت الحكومة على تغطية نفقاتها عن طريق الاقتراض لاسيما الخارجي لتلبية النفقات التشغيلية ونفقات الحرب

لتوفير المعدات العسكرية هذا ما سبب ارتفاع الدين العام على العراق اذ بلغ عام 2015 (84,780811) وبمعدل تغير ((41.555% وانخفاض في الاتفاق العام بمعدل نمو سالب % -37.23)) عن السنة السابقة قابله انخفاض في نافذة بيع العملة من قبل البنك المركزي اذ بلغ عام 2015 بمعدل نمو سالب % -14.35 () و (% -24.33) عام 2016 بسبب قلة الاحتياطي الأجنبي بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات التي بلغت عام. وفي نفس الوقت عملت السياسة النقدية عام 2016 بتخفيض سعر الفائدة إلى (% 4) للتحفيز على الاستثمار من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكن بسبب الأوضاع الأمنية تلك الفترة لم تكن البيئة الاستثمارية متوفرة، فضلاً عن انخفاض النفقات الاستثمارية مقابل التشغيلية واقتصار الدين الحكومي تلك الفترة على تغطية النفقات التشغيلية دون تسديد الديون والتي أدت الى زيادة الديون بسبب انخفاض إيرادات النفط، فضلاً عن عدم استخدام السياسة المالية للقاعدة الذهبية التي تنص على الاقتراض بداعي الاستثمار لزيادة إيراداتها، وهنا يتضح ان السلطة المالية تسير بجهة معاكسه للسلطة النقدية فإنها اتبعت سياسة توسعية في الانفاق لاسيما الاتفاق العام وعدم تنوع إيراداتها خلافاً للسلطة النقدية التي سارت على نهج انكماشى فعملت على تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار وحافظت على سعر صرف مقبول وعملت على ضخ العملة الأجنبية وامتصاص السيولة المحلية والتي لم يقابلها سياسة مالية مشجعة للاستثمار حين خفضت الاخيرة النفقات الاستثمارية وخصصت النسبة الأكبر للنفقات التشغيلية، وهنا يتضح ان التنسيق بين السياستين على نهج مشترك سيشجع الاستثمار الذي بدوره يزيد من الناتج الإجمالي المحلي الذي يسهل تسديد الديون. وبسبب السياسة المالية التوسعية تلك الفترة أدى ذلك الى ارتفاع الدين العام سنة 2016 و 2017 بسبب انخفاض الإيرادات عام 2016 الى مستوى متدني جداً بلغ (54797672) هذا ما جعل الديون ترتفع على العراق، إذ بلغ الدين العام سنة 2017 (120,832236) وهي نسبة كبيرة جداً بسبب انخفاض الإيرادات و بسبب عدم تسديد الديون السابقة علاوة على الاقتراض الخارجي لإعادة ترميم بعض البنى التحتية التي خلفتها الحرب فضلاً عن تغطية الرواتب والأجور الضخمة، واستطاع البنك المركزي في وقتها أن يحافظ على الكمية المباعة من العملة الأجنبية إذ رفع معدل نمو بيع العملة سنة 2017 ((% 25.88) والذي بلغ (42201) مليون دولار وشهد عام 2018 انخفاض نسبي بمعدل الدين العام إذ شهد انخفاض بنسبة (-25.15 %) عن العام السابق وبلغ (90448034) مع ارتفاع طفيف بالإنفاق الحكومي ذات العام فضلاً عن ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية والسبب يعود الى الزيادة في الإيرادات بسبب تعافي أسعار النفط نسبياً فضلاً عن تفعيل بعض الإيرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم. وهنا على السياسة المالية ان تنوع إيراداتها لان ارتفاع الإيرادات يساهم في تسديد الديون فضلاً عن زيادة الانفاق الاستثماري علاوة على زيادة الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بالتالي الزيادة في مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية ويتضح انه ثمة علاقة طردية بين الإيرادات من جهة، والنفقات الاستثمارية ومبيعات البنك المركزي والاحتياطي القانوني من جهة أخرى، فحتى نسبة الاحتياطي

القانوني يرتفع وينخفض مع ارتفاع وانخفاض الإيرادات. فمؤشرات السياسة النقدية مرتبطة نسبياً بالسياسة المالية التي تُعد هي السياسة القائدة.

مما سبق يتضح ان مشكلة الدين بالنسبة لدولة ريعية كالعراق تحتاج السياسات الاقتصادية أن تعمل مُشتركة باستخدام أدواتها لمواجهة المديونية، فالسياسة المالية عليها استخدام القاعدة الذهبية في الاقتراض للحيلولة دون تراكم الديون و لزيادة الاستثمار بالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة الصدمات والمشكلات الاقتصادية وعلى السياسة المالية ان تتبع سياسة انكماشية في بعض الأحيان مع السلطة النقدية بمعنى تخفيض النفقات التشغيلية التي أدت الى تراكم الديون، بنفس الوقت تقوم السلطة النقدية بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار بالتالي توفر السيولة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الاحتياطي الأجنبي، بالتالي يقوم البنك المركزي بضخ كمية أكبر من المعروض النقدي لتوفير السيولة. والشكل (1) يوضح بيانياً العلاقة بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والدين العام.

الشكل (1) علاقة المؤشرات المالية والنقدية بالدين العام



المحور الثالث: قياس درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثرها على الدين العام
أولاً: التقدير الأولي لـ نموذج (ARDL) لعلاقة المتغيرات المالية والنقدية (بالدين العام)
الجدول (2) نتائج التقدير الأولي لـ نموذج (ARDL) لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع (الدين العام) والمتغيرات المستقلة (المالية والنقدية) قيد البحث وكالاتي:

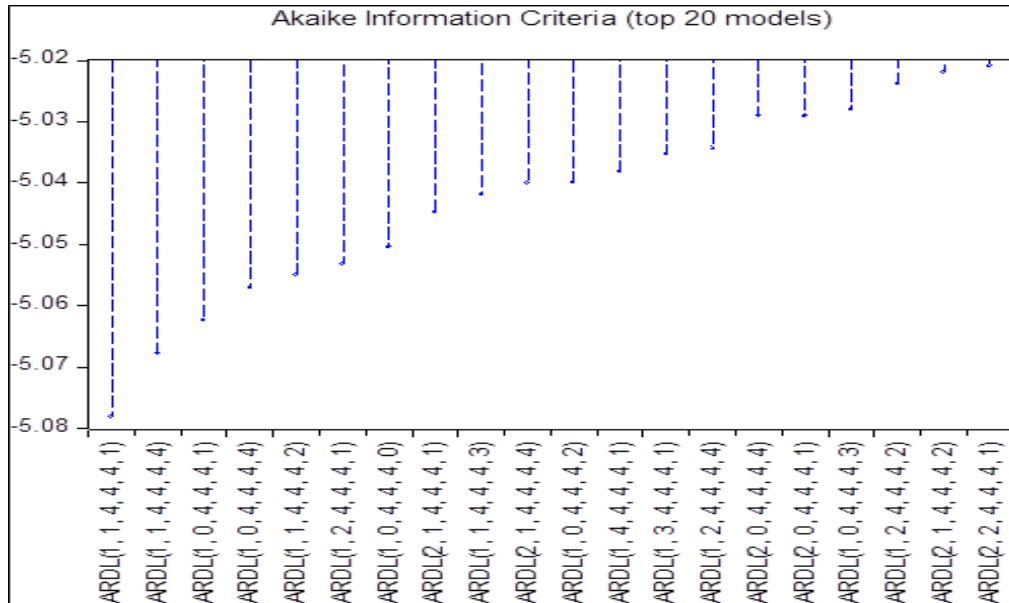
الجدول (2) نتائج التقدير الأولي لـ نموذج (ARDL) لعلاقة المتغيرات المستقلة (بالدين العام)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.340549	0.083571	4.074941	0.0002
X1	0.066645	0.087165	0.764579	0.4491
X1(-1)	0.100367	0.071704	1.399756	0.1695
X2	-0.94945	0.133703	-7.10119	0
X2(-1)	-0.00169	0.070698	-0.02396	0.981
X2(-2)	4.2312	0.061104	6.9211	1
X2(-3)	-1.1311	0.061104	-1.8410	1
X2(-4)	-0.19053	0.05183	-3.6761	0.0007
X3	0.772658	0.132081	5.8499	0
X3(-1)	0.01856	0.078125	0.237566	0.8135
X3(-2)	-8.5212	0.068615	-1.2410	1
X3(-3)	1.3111	0.068615	1.9110	1
X3(-4)	-0.58557	0.094186	-6.2172	0
X4	0.070508	0.044837	1.572531	0.1239
X4(-1)	-0.00106	0.051547	-0.02047	0.9838
X4(-2)	-1.7512	0.044973	-3.8911	1
X4(-3)	2.5512	0.044973	5.6611	1
X4(-4)	-0.66249	0.089164	-7.42996	0
X5	0.382936	0.08137	4.706106	0
X5(-1)	0.075708	0.039173	1.932668	0.0606
C	9.240974	1.181478	7.821538	0
R-squared	0.985384	Mean dependent var		7.883257
Adjusted R-squared	0.977889	S.D. dependent var		0.112284
S.E. of regression	0.016696	Akaike info criterion		-5.078031
Sum squared resid	0.010872	Schwarz criterion		-4.34501
Log likelihood	173.3409	Hannan-Quinn criter.		-4.791306
F-statistic	131.4682	Durbin-Watson stat		1.087438
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات البرنامج الاحصائي (9Eviews).

يُلاحظ من الجدول (2) الذي يبين نتائج التقدير الأولي للأنموذج ان معامل التحديد ((R-squared بلغ (0.985384) اذ يفسر القوة التفسيرية للأنموذج المستخدم اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (98 %) في حين ان (2%) يدخل ضمن الخطأ العشوائي ، وقد بينت قيمة (F-statistic) بلغت 131.4682 (هذا يعني انها معنوية

عند مستوى اقل (1%) مما يدل على معنوية الانموذج المستخدم في تقدير علاقة الاجل القصير والاجل الطويل ، وقد بين معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) اذ بلغ (0.977889)، كما ان الانموذج الذي تم اختياره بحسب (ARDL) هو (1,1,4,4,4,1) بحسب معايير اختبارات مدة الابطاء (AIC)، اذ تم اختيار طول مدة الابطاء الذي يعطي اقل قيمة لهذه المعايير ويمكن النظر الى الشكل (2) يبين ذلك بحسب اختبار (AIC):



الشكل (2) نتائج مدة الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC) لمتغير الدين العام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).

ثانيا: اختبار حدود العلاقة بين المتغيرات المستقلة و (الدين العام)

لمعرفة وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فانه يتم احتساب احصائية F، إذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F الجدولية فأنا نقبل عدم H0 ونرفض البديل H1، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية، نرفض عدم ونقبل البديل، الجدول (3) يبين نتائج اختبار الحدود لأنموذج (ARDL)

الجدول (3) نتائج اختبار الحدود لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والدين العام

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.93155	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.50%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).

من خلال الجدول تظهر النتائج بان قيمة F المحسوبة (F-statistic) والبالغة (10.93155) هي أكبر قيمة F الجدولية عند قيمة الحد الاعلى ومستوى (1%) والبالغة (4.15) مما يعني قبول فرضية القائلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة اي وجود تكامل مشترك بينهما خلال مدة الدراسة، ورفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يستلزم تقدير معلمات الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

ثالثا: تقدير معلمات الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد اجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فانه يستوجب تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والجدول يوضح ذلك:

الجدول (4) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	0.066645	0.068234	0.976701	0.3347
D(X2)	-0.949448	0.113897	-8.336018	0
D(X2(-1))	0.190531	0.045046	4.229734	0.0001
D(X2(-2))	0.190531	0.045046	4.229734	0.0001
D(X2(-3))	0.190531	0.045046	4.229734	0.0001
D(X3)	0.772658	0.106078	7.283882	0
D(X3(-1))	0.585573	0.076966	7.608202	0
D(X3(-2))	0.585573	0.076966	7.608202	0
D(X3(-3))	0.585573	0.076966	7.608202	0
D(X4)	0.070508	0.037169	1.896959	0.0653
D(X4(-1))	0.662485	0.076467	8.663651	0
D(X4(-2))	0.662485	0.076467	8.663651	0
D(X4(-3))	0.662485	0.076467	8.663651	0
D(X5)	0.382936	0.068008	5.630782	0
CointEq(-	-0.659451	0.07018	-9.396449	0

1)		1		
$Cointeq = Y2 - (0.2533 \cdot X1 - 1.7312 \cdot X2 + 0.3118 \cdot X3 - 0.8993 \cdot X4 + 0.6955 \cdot X5 + 14.0131)$				
Long Run Coefficient				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.253259	0.102791	2.463837	0.0183
X2	-1.731247	0.113749	-15.21987	0
X3	0.311843	0.080072	3.894541	0.0004
X4	-0.899281	0.038775	-23.192033	0
X5	0.695493	0.046328	15.012493	0
C	14.013131	0.412407	33.978884	0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).

تشير نتائج الجدول (4) الى وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الدين العام 2Y)، اذ اكدت معلمة تصحيح الخطأ عند القيمة (-0.659451) عند مستوى معنوية (1%)، اي انها سالبة ومعنوية، اي ان هناك علاقة تكامل مشترك، كما ان هذه المعلمة تعبر عن سرعة التكيف بين الاجل القصير والاجل الطويل، اذ تشير قيمة معلمة الخطأ الى ان الاختلال قصير الاجل يصحح خلال ((0.659451 من الزمن.

تشير نتائج الاجل القصير فتشير النتائج الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (2Y الدين العام) والمتغيرات المستقلة (1X النفقات العامة و 4 X سعر الفائدة) غير معنوية و (3X نافذة بيع العملة و 5X الاحتياطي القانوني) اما (2X الإيرادات العامة) فكانت هناك علاقة عكسية مع الدين العام.

اما في الاجل الطويل توضح النتائج المعلومات الى ان هناك علاقة طردية بين المتغير التابع (2y الدين العام) والمتغير المستقل (X1) اي ان زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) فان الدين العام تزداد بنسبة (0.25%) ، مما يعني ان زيادة النفقات العامة يزداد الدين العام بسبب زيادة النفقات التشغيلية مما يتطلب زيادة الاقتراض، كما ان هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة (X2) و 2y الدين العام اي ان زيادة الإيرادات العامة بنسبة (1%) فان مستوى الدين العام ينخفض بنسبة (1.73%) ، كما ان هناك علاقة طردية بين نافذة بيع العملة ((X3 و 2y الدين العام) اي ان ارتفاع معدل مبيعات نافذة العملة بنسبة (1%) فان مستوى الدين العام ارتفع بنسبة ((0.31% ، اما متغير سعر الفائدة (X4) فانه يرتبط بعلاقة عكسية (2y الدين العام) اي كلما ارتفع معدل سعر الفائدة بنسبة (1%) ، يؤدي ذلك في انخفاض نسبة الدين العام بنسبة (0.89%) ، كما ان المتغير الاحتياطي القانوني (X5) فانه يرتبط

بعلاقه طردية مع (2y الدين العام) اي كلما ارتفع الاحتياطي القانوني بنسبة (1%) ، يؤدي ذلك في ارتفاع الدين العام بنسبة (0.69%).

رابعاً: اختبارات دقة انموذج (ARDL)

أ: اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)

يتضح من النتائج الجدول (5) ان الانموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين في حد الخطأ، اي ان تباين الاخطاء متجانسة بسبب قيمة الاحتمالية لاختبار (F) بلغت (0.2913) وهي غير معنوية واعلى من مستوى الدلالة (5%) والجدول (5) يبين ذلك:

الجدول (5) اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.096581	Prob. F(1,57)	0.2994
Obs*R-squared	1.113633	Prob. Chi-Square(1)	0.2913

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات البرنامج الاحصائي (9Eviews).

ب: اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل (LM)

يتضح من النتائج الجدول (6) ان قيمة الاحتمالية لاختبار (F) بلغت (0.164) وغير معنوية واعلى من مستوى الدلالة (5%) اي ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل ومن ثم نقبل فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي، والجدول (6) يبين ذلك:

الجدول (6) اختبار الارتباط الذاتي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	9.923978	Prob. F(38,1)	0.1342
Obs*R-squared	5.84132	Prob. Chi-Square(38)	0.164

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات البرنامج الاحصائي (9Eviews).

الاستنتاجات :

1- ان العراق بلد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة من إيراداته على القطاع النفطي وان نفقاته مرتبطة بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية فعند انخفاض الإيرادات النفطية يغطي البلد نفقاته من الديون لاسيما الخارجية وهذا مافاقم مشكلة المديونية لدى العراق.

2- ان اهم النقاط لالتقاء السياستين تكمن في منح القروض للحكومة وتمويل عجز الموازنة فبعد انخفاض أسعار النفط عام 2014 ، بدأ التنسيق ينشط بين البنك المركزي والحكومة لغرض سد العجز الحاصل في الموازنة العامة .

3- من اهم أسباب زيادة نسبة الدين العام على العراق هو انخفاض أسعار النفط واقتصار الدين الخارجي على تغطية النفقات التشغيلية دون النفقات الاستثمارية.

4- اثبت الجانب القياسي وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغيرات المالية والنقدية معاً و الدين العام، اذ اكدت معلمة تصحيح الخطأ عند القيمة (-0.659451) عند مستوى معنوية (1%) ، اي انها سالبة ومعنوية، اي ان هناك علاقة تكامل مشترك، كما ان هذه المعلمة تعبر عن سرعة التكيف بين الاجل القصير والاجل الطويل، اذ تشير قيمة معلمة الخطأ الى ان الاختلال قصير الاجل يصحح خلال (0.659451) من الزمن.

التوصيات :

1- تنوع وتطوير مصادر الإيرادات العامة من خلال تفعيل وتنظيم قانون الضرائب والاستخدام العادل للضرائب للحيلولة دون التهرب الضريبي من قبل الجمهور وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية وعدم الاقتراض من الخارج ، الامر الذي يراكم الديون على البلد.

2- عدم الاقتراض لتغطية النفقات التشغيلية وإقتصار الاقتراض على النفقات الاستثمارية أي استخدام القاعدة الذهبية التي تنص على إقتصار الاقتراض على تغطية النفقات الاستثمارية الامر الذي يزيد الناتج المحلي بالتالي القدرة على تسديد الديون.

3- زيادة درجة استقلالية البنك المركزي سوف تقضي في النهاية إلى زيادة فاعلية السياسة النقدية مما يعني قدرة السلطة النقدية على اتخاذ قراراتها بعيدا عن الحكومة وهي خطوة ايجابية باتجاه تعزيز ومتانة الاقتصاد العراقي عن طريق ايجاد قنوات فاعلة مع السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الانتاج

4- زيادة حصة النفقات الاستثمارية من الموازنات العامة نحو المشاريع الاستثمارية والإنتاجية بدلاً من توجيهها نحو النفقات التشغيلية ، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة واعفائها من الضرائب وتقديم الإعانات لها .

المصادر :

- 1- الجبالي ، عبد الفتاح (2005) الإصلاح الدستوري- رؤية اقتصادية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، مصر .
- 2- الصميدعي ، حسين خالد (2016) التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية وإمكانية التنسيق بينهما لتحقيق الاستقرار في الأسعار (العراق حالة دراسية) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- 3- دهشان ، أحمد إبراهيم (2016) التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واثره على متغير التضخم وسعر الصرف في مصر (دراسة مقارنة) كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق .
- 4- صندوق النقد والبنك الدوليان (2001) المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام.
- 5- عمروش ، شريف (2016) طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 ، العدد 15 .
- 6- خلافي ، حمزة (2019) التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في معالجة التضخم (حالة الجزائر) 2001-2017 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بو فياض ، الجزائر.
- 7- مجيد، ضياء (2008) الاقتصاد النقدي والمؤسسات النقدية والبنوك التجارية/البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر.
- 8- عمران ، اخلاص شاكر (2020) الموائمة بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق متطلبات الاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2018) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق .
- 9- البنك المركزي العراقي (2004-2019) التقارير السنوية ، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء ، بغداد .
- 10- وزارة التخطيط العراقية (2004-2019) المجموعة الإحصائية السنوية .